

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس النواب

فريق الأصالة والمعاصرة

**مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة**

**حول مشروع قانون المالية رقم 19 -70 للسنة المالية 2020**

السيد رئيس اللجنة المحترم

السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم

السيدات النائبات والسادة النواب المحترمون

الحضور الكريم

يسعدني، باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب الموقر، أن اعرض على أنظاركم تقييمنا الأولي لمشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020 بمناسبة الشروع في مناقشته في لجنة المالية والتنمية الاقتصادية.

ومما لا شك فيه، أن المشروع هو ما قبل الأخير في عمر هذه الولاية التشريعية، ويأتي في سياق دولي وجهوي ووطني بالغ التعقيد ومتعدد الرهانات والتحديات بسبب حالة عامة غير مسبوقة، وهي حالة هيمنة اللايقين وفقدان العالم للبوصلة والنزوع الجماهيري بشكل غير مسبوق إلى المعارضة الشاملة بل وسحب الثقة من الآليات التقليدية للحياة الديمقراطية مهما كانت عراقتها.

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير**؛

بداية، لا بد من التنويه الكبير والتعبير الصادق عن الامتنان العميق لجلالة الملك علىى حمله هموم وطموح الشعب المغربي وحرصه الدائم على أمن و استقرار المملكة وعلى يقظته الكبرى والمستمرة في السهر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات الدستورية وعلى صيانة الاختيار الديمقرطي وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات.

لقد نبه جلالة الملك محمد السادس نصره الله انطلاقا من نظرته الاستراتيجية وحسه الإستشرافي الحكومة الحالية إلى عيوبها وعجزها البنوي عن بلوغ الأهداف المسطرة في برنامجها الحكومي، فبالأحرى المساهمة الملموسة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة وخاصة تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية والتنمية البشرية.

لقد أمر جلالته بإعداد مخطط استعجالي للتكوين، كما أمر بصياغة نموذج تنموي جديد وتطعيم الحكومة والإدارة بكفاءات عالية للمرور إلى السرعة القصوى في البناء الديمقراطي والإقلاع التنموي.

 وتأخرت الحكومة في تنفيذ مهمة بلورة نموذج تنموي جديد كما تأخرت في تنفيذ مهمة تطعيم الحكومة والإدارة بالكفاءات المطلوبة.

**السيد الرئيس ،**

 **السيد الوزير؛**

إن الحكومة لم تتشكل إلا بعد 68 يوما من بعد الأمر الملكي. وتطعيم الإدارة بالكفاءات لازال ينتظر.

صحيح أنه تم تقليص عدد أعضاء الحكومة من 39 إلى 23 وزيرا. وهذا شيء إيجابي، ونثمنه كمعارضة بناءة. لكن لا بد أن نسجل أن التعديل تم بعشوائية كبيرة، لدرجة أنه تم إسقاط وزارتين حيويتين من تشكيلة الحكومية الحالية. ويتعلق الأمر بقطاعين حيويين في حياة المواطن والوطن. إنهما:

* قطاع الاتصال، ودوره كبير ولاسيما في الحياة الديمقراطية.
* قطاع الاقتصاد والحكامة، ودوره حيوي في حياة المواطن.

وتسبب هذا الإسقاط في فراغ قطاعي خطير، وفي تخوف الموظفين المعنيين حول مصيرهم المجهول. ولم يتم تدارك الأمر إلا لاحقا بواسطة مرسوم قضى بإلحاقهما بأقرب الوزارات إليهما.

إن الحكومة تعاني من عدم الاستقرار، وهو ما يؤثر سلبا على تنفيذ السياسات العمومية التي تنفذ بدورها البرنامج الحكومي على علاته.

فبعد حكومة 2017 الناتجة عن البلوكاج السيء الذكر، جاء التعديل الأول سنة 2018، ثم التعديل الثاني لسنة 2019، ولا شيئ يمنع تعديلا آخر سنة 2020، وهكذا فالتعديلات الحكومية أصبحت سنوية مثل مشروع قانون المالية نفسه.

إن تعديل سنة 2019 الذي قلص عدد أعضاء الحكومة من 39 إلى 23، وزاد في عدد الوزراء التقنوقراط يشكل حدثا سياسيا ودستوريا كبيرا، وشكل "قضية وطنية هامة "تحتاج إلى تقديم السيد رئيس الحكومة لبيانات بشأنها أمام البرلمان بغرفتيه تطبيقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور.

ونعتبر أن عدم قيام رئيس الحكومة بذلك يشكل خرقا لميثاق الثقة الذي يجمعه بالمؤسسة التشريعية عندما صادق مجلس النواب على برنامجه الحكومي المعروض عليها.

والتحليل العميق لتشكيلة هذه الحكومة يبين بوضوح أنها تضم عددا غير مسبوق من التقنوقراط في حكومة سياسية ببلادنا في ظل دستور 2011، رغم أن الحكومة كانت مشكلة من تحالف 6 أحزاب. وأصبحت مشكلة من 5 أحزاب بعد خروج أو إخراج حزب التقدم والاشتراكية إلى المعارضة.

إن غزو التقنوقراط لحكومة سياسية يطرح إشكالا جوهريا في مستهل العشرية الثالثة من حكم جلالة الملك محمد السادس نصره الله التي تحمل شعار ربط المسؤولية بالمحاسبة، وعليه إذا كان الوزراء السياسيون يحملون مشاريع سياسية مجتمعية، ويحاسبهم الشعب، ذلك عند الاستحقاقات التشريعية وغيرها،

* فمن سيحاسب الوزراء التقنوقراط من الناحية السياسية؟
* من سيحاسب وزير الصحة وهو يصرف إلى جانب وزير التربية الوطنية ميزانية قدرها 91 مليار درهم؟

إن الحضور القوي للتقنوقراط في الحكومة الحالية ومسارهم المهني يسمح بالقول أننا أمام حكومة ذات سمة خاصة يمكن تسميتها ب"حكومة المال والأعمال والتأمينات".

وهنا يطرح السؤال السياسي الأكبر نفسه: "هل مشروع القانون المالي رقم 70.19 للسنة المالية 2020 يعكس النموذج التنموي الجديد المنتظر أم أنه يعكس تصورا تقنيا لتدبير العجز المزمن الذي تعرفه الميزانية السنوية لبلادنا؟.

**السيد الرئيس،**

 **السيد الوزير؛**

إن دراسة مشروع القانون المالي تستدعي منا ثلاث ملاحظات أولية لا بد منها:

**الملاحظة الأولى:**

 لقد جاء على لسانكم، السيد الوزير، أن هذا "مشروع قانون مالي انتقالي".

 بمعنى أنه مشروع لا علاقة له بما تبقى من وعود البرنامج الحكومي إن كانت هنا ك وعود قد نفذت في السابق.

إنه مشروع قانون مالي بدون هوية سياسية ولا مسحة اجتماعية حقيقية، ومضمونه يتوخى بشكل رئيسي تطويق الأزمة المالية و الاجتهاد للسيطرة على عجز الميزانية.

**الملاحظة الثانية:**

إن مشروع قانون المالية رقم 70.19 برسم السنة المالية 2020 هو قانون المالية ما قبل الأخير في هذه الولاية التشريعية، وهو مبني على مرجعية وبرامج حكومية ملتصقة بنموذج تنموي استنفذ أغراضه، ولم يعد صالحا لكسب رهانات المرحلة الجديدة التي دشنها العهد الجديد مع انطلاق العشرية الثالثة بطموحاتها الجريئة في إقامة عدالة اجتماعية ومجالية شاملة يستفيد منها أبناء الطبقات الهشة والفقيرة ومناطق المغرب العميق وضواحي المدن كما حدد ذلك جلالة الملك في خطاب العرش لسنة 2019.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، ألا تعتقدون أنكم في حالة شرود بالنظر للنموذج التنموي الجديد، وكذلك بالنظر لرهانات السجل الاجتماعي المنتظر؟.

**الملاحظة الثالثة:**

إن مشروع القانون المالي تزامن مع صدور تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018، حيث احتلت مراقبة تنفيذ ميزانية 2017، بعدما كان قد راقب ولأول مرة، تنفيذ ميزانية 2016، حيزا كبيرا من تحليله وتقييمه، فكشف عن حقائق صادمة من حيث الخصاص المهول في مجال الحكامة الحكومية ومدى نجاعة الإدارة الموضوعة بين يديها، وذلك انطلاقا من عدة مؤشرات أهمها:

* نسبة إنجاز وتنفيذ الميزانية،
* وترشيد النفقات العمومية،
* والبرمجة الاستراتيجية .

 بل أكثر من هذا، -وهذا هو الخطير في الأمر-، وقف التقرير على ضعف الشفافية وتوظيف الأرقام والبيانات الرقمية من طرف وزارة الاقتصاد والمالية لإخفاء بعض الحقائق وللتمويه بهدف خلق انطباع إيجابي غير حقيقي، كما هو الشأن بالنسبة لحجم الضغط الجبائي وكتلة الأجور ونسبة النمو وتراجع البطالة ...الخ.

والمفارقة الكبرى، أنكم، السيد وزير الاقتصاد والمالية ووزراء آخرون ومسؤولو بعض القطاعات الحكومية الأخرى، انتقدت خلاصات التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، حتى إن مسؤولا حكوميا وصف التقرير المذكور بالعدمي. وكل هذا مؤشر دال على رفض تفعيل المبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، ومحاسبة المجلس الأعلى للحسابات للمسؤولين، علما أنه مؤسسة قضائية للرقابة العليا على المال العام تمت دسترتها مثل باقي آليات الحكامة في بلادنا.

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير؛**

إن المملكة المغربية، والحمد لله، بلد منفتح، مستقر وآمن، وجذاب بفضل حكمة جلالة الملك ورؤيته الاستراتيجية، والتفاف الشعب المغربي حوله، اكتسب تجربة هامة في مجال اقتصاد السوق، وله الشجاعة على مواجهة متطلبات المؤسسات والهيئات الدولية سواء في مجال الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو التنمية البشرية أو التنمية المستدامة.

وبالنسبة لمشروع القانون المالي لسنة 2020، يأتي في سياق اقتصادي ومالي واجتماعي خاص جدا ومضطرب، مؤشراته متعددة كما رصدتها تقارير البنك الدولي حول

* خلق الاسواق بالمغرب أولا،

- ورصدتها الدراسات المسؤولة لإشكالية التمويل البنكي للاقتصاد الوطني ثانيا،

- وعدم الرضى على أداء الاقتصاد الوطني ثالثا،

- وتأرجح تنقيط الوكالات الدولية للمغرب بين التحسن والاستقرا رابعا،

- واختلالات المالية العمومية خامسا.

وسنوضح أكثر التفاعلات بين السياقات المذكورة وبين اختيارات مشروع القانون المالي للسنة المالية 2020.

**أولا - بالنسبة لإنتقادات تقرير البنك الدولي حول خلق الأسواق بالمغرب:**

* أوضح التقرير أن الإطار المكرو إقتصادي للمغرب يعاني من العجزين التوأمين: أي أن تعميق عجز الميزانية العمومية يترتب عنه مباشرة تفاقم كل من عجز الميزان التجاري وعجز ميزان الأداءات. لذا يتعين التفكير في صياغة نموذج نمو جديد يعتمد على الإنتاجية والمنافسة والصادرات وجلب الاستثمارات.
* ونبه التقرير إلى أن بلادنا تتجه نحو اقتصاد المديونية. ففضلا عن ارتفاع اقتراضات الحكومة هناك أيضا ارتفاع مديونية الأسر التي أصبحت تمثل 65% من دخلهم، وبذلك أصبح إستهلاك الأسر إضافة إلى إستهلاك وتجهيزات الحكومة السبب الرئيسي في تفاقم عجز الميزان التجاري الذي ارتفع من 19% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 إلى 18% سنة 2017.
* وأشار إلى ضعف الاستثمار الخاص الذي يمثل 16% من ن.د.خ فقط، وإلى قلة المقاولات المصدرة التي يبلغ عددها حوالي 5 ألف مصدر مقابل 58 ألف في تركيا و115 ألف في إسبانيا. والسبب في يكمن في المنافسة غير الشريفة وضعف الرأسمال البشري وتنامي التهريب وإشكالية التمويل البنكي وضعف الابتكار واستيعاب التكنولوجيا.
* وكشف التقرير أن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لم يلغ القوانين القطاعية السابقة التي تقنن هذه العملية، مما يفضى إلى وجود نصوص متضاربة وضبابية قانونية بالنسبة للمستثمرين المعنيين.
* وحسب مؤشر التغيير لسنة 2018، كمؤشر دولي، تعتبر المنافسة الشريفة بالمغرب ضعيفة للغاية، فالمغرب حصل على 4 نقط من أصل 12 نقطة، مقابل 6 للأردن والسنغال و8 لتركيا و9 للشيلي.
* إن الحكومة ركزت على المستثمرين الأجانب والشركات المحلية الكبيرة وأهملت عصرنة المقاولات المتوسطة والصغرى التي فضل معظمها منافسة الواردات بكلفة باهظة أو الانتقال إلى قطاع البناء والعقار لارتفاع مردودية اقتصاد الريع.
* وبالنسبة لصناعة الطائرات، كشف التقرير أن المغرب لا يتوفر على طموح للتحكم في الأنظمة الأساسية للطائرات وتملك التكنولوجيا التي ستمكنه في المستقبل من صنع طراز من الطائرات تميزه.

**ثانيا - وبالنسبة لإشكالية التمويل البنكي للاقتصادي الوطني:**

تتذكرون السيد الوزير أن صاحب الجلالة تطرق في خطابه الأخير بهذا المجلس الموقر إلى معيقات التمويل البنكي للإستثمار الوطني، وبالتالي فمن المسؤولية المباشرة للحكومة ان تتصدى لتلك المعيقات :

* فخلق المقاولات وتمويل الاستثمار رهين بتوفير الإدخار مسبقا بالحجم الكافي، غير أننا نلاحظ أنه منذ سنة 2006 إلى يومنا هذا، أي طيلة 16 سنة الأخيرة، والمغرب يعاني من عجز مزمن في الإدخار الوطني الذي لا يكفي لتغطية الاستثمار الوطني، ويتراوح هذا العجز ما بين 36 مليار درهم و64 مليار درهم حسب السنين.
* إن للحكومة مسؤولية في هذا العجز، لأن الإدخار العمومي الذي تفرزه الميزانية العمومية ضعيف جدا، فهو يقدر بحوالي 6 مليار درهم كمتوسط سنوي خلال ولاية الحكومة السابقة والحكومة الحالية، مع العلم أنه في سنتي 2012 و2013 لم تستطيع الحكومة السابقة إدخار ولو درهم واحد فحسب، بل إنها عمدت إلى تمويل جزء من استهلاكها بالقروض البنكية.
* إستفحال المديونية العمومية دفع الحكومة إلى تعبئة قسط كبير من الإدخار العمومي لسد حاجياتها المالية، ولجأت بكثافة إلى الافتراضات البنكية، وترتب عن ذلك مزاحمة القطاع الخاص الذي يشكو من إزاحته من السوق المصرفية.، لأنها أكثر أمانا من منح القروض للمقاولات الخاصة.
* المقاولات المتوسطة والصغرى تعاني من حيف السياسة الحكومية لتمويل الاقتصاد الوطني، لأنها تستفيد من 34% فقط من حجم القروض البنكية، والحال أنها تشكل السواد الأعظم من النسيج الإنتاجي، لأنها تمثل أكثر من 98% من مجموع المقاولات.، وهي معرضة أكثر من غيرها للإنقراض، لأنها تمثل 98% من مجموع المقاولات المفلسة سنويا.
* الحكومة ممثلة في المجلس الإداري لبنك المغرب، وبذلك فهي مسؤولة عن ترخيص البنك المركزي لعدة بنوك تجارية بالإندماج في ما بينها، الشيء الذي يترتب عنه وجود شبه إحتكار بالقطاع المصرفي، لأن 3 أبناك من أصل 2 تستحوذ على ثلثي (66%) السوق المصرفي، علما أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE توصي بأن لا تتجاوز هذه النسبة سقف 50%، وإلا ستكون هناك نتائج عكسية وسلبية على تمويل الاقتصاد، ووضعية شبه الاحتكار هاته هي السبب الرئيسي في ضعف المنافسة بين الأبناك، لأنه توجد بنوك تسيطر على السوق، مما أثر سلبا على تمويل الاستثمار وخلق المقاولات.
* يجب على الحكومة إنشاء بنك عمومي خاص بالمقاولات المتوسطة والصغرى على غرار ما هو موجود في تونس وإقتداءاً بتجربة فرنسا التي أنشأت "البنك العمومية الاستثمار" وتجارب الدول الصاعدة الآسيوية التي تتوفر على بنوك مماثلة.
* الحكومة تتحمل مسؤولية إخفاق برامج التمويل البنكي المضمونة من طرف الدولة والمسماة: "مقاولتي" و"المقاولين الشباب" وخط الإئثمان المرصد لعصرنة الفنادق والمسمى « Renov-Hotel » ومنتوج ضمان القروض البنيكية الممنوحة للمهاجرين المغاربة واللائحة تطول للبرامج الحكومية الفاشلة لأنها برامج مكتبية (projets bureautique) لا تستند إلى الواقع المعاش.
*

 **السيد الوزير،**

هناك عدة أنشطة اقتصادية غير مدمجة للشباب يجب اعادة النظر فيها :

* فقطاع الفلاحة بعد أن فقد سنتي 2015 و2016 أكثر من 151 ألف منصب شغل لم يستطع سنتي 2017 و 2018 من خلق سوى 661 ألف منصب شغل، مما يزكي وجهة نظر فريقنا التي تؤكد على حتمية تراجع عدد اليد العاملة بالفلاحة، وضرورة الاعتماد على الصناعة لإدماج الشباب العاطل.
* كل الدراسات تبين أن الصناعة هي القطاع الذي بمقدوره خلق مناصب الشغل بكثافة لاستقبال اليد العاملة الوافدة من القطاع الفلاحي والطوابير الجديدة من الشبان الذين يدخلون سوق الشغل كل سنة. ولا يمكن الاعتماد على قطاع الخدمات، لأن الدراسات بينت بالملموس أنه لا يحدث مناصب الشغل بنفس الكثافة التي يتسم بها قطاع الصناعة ولعل تفشي البطالة بالمغرب أكبر دليل على ذلك.
* لامجال لمقارنة مناصب الشغل التي يفرزها الاقتصاد الوطني مع الكم الهائل من الشباب الوافدين على سوق الشغل، فمثلا في سنتي 2017 و 2018، تم خلق، على التوالي 86 ألف و 112 ألف منصب شغل، بينما الوافدون الجدد على سوق الشغل يقدرون بحوالي 250 ألف فردا .
* يبدو أن الحكومة غير قادرة على وضع حد لتفشي البطالة، ولذلك أصبح في حكم الأكيد أنها لن تستطيع تحقيق التزاماتها في هذا الشأن بتخفيض نسبة البطالة تحت عتبة أو سقف 8%. كما جاء في البرنامج الحكومي.

وبصدد اختلال التوازنات الخارجية: نلاحظ أن:

- العجز بالميزان التجاري هيكلي وأزلي، لأن المغرب لم يعرف فائضا في هذا الميزان منذ استقلاله.

- وعجز الميزان التجاري اتخذ منحى تصاعديا، لأنه تفاقم عبر السنين، فارتفع هذا العجز من 44 مليار درهم، أو ما يعادل 11% من الناتج الداخلي الخام سنة 2002، إلى مستويات قياسية مع الحكومة السابقة، فبلغ سنة 2012 أكثر من 202 مليار درهم معادلا بذلك 24% من الناتج الداخلي الخام، وقد حطمت الحكومة الحالية هذا الرقم القياسي السنة الماضية، حيث بلغ هذا العجز 206 مليار درهم (حوالي 18.6% من الناتج الداخلي الخام).

- وأهم أسباب تفاقم عجز الميزان التجاري تكمن في تقلص حصة المغرب من الأسواق الدولية التي انخفضت من حوالي 0.14% سنة 2001 إلى 0.12% كمعدل سنوي خلال 16 سنة الأخيرة، في حين رفعت مصر حصتها من 0.08% إلى 0.2% خلال نفس الفترة. نفس التطور عرفته تركيا التي رفعت حصتها من 0.4% إلى 1%، والهند أيضا التي قفزت حصتها من 0.7% إلى 1.7%.

 - والمغرب غير متواجد بالأسواق الإفريقية بالشكل الكافي، لأن صادراته إلى بلدان القارة السمراء بلغت 17 مليار درهم مع الحكومة السابقة، ولهذا السبب يحتل المغرب المرتبة 37 من حيث المبادلات بين الدول الإفريقية.

- الحكومة تتحمل مسؤولية إخفاق المنتوجات البنكية التي وضعتها قصد تطوير الادخار الوطني، فالآليات المالية المعنية تم إحداثها سنة 2011، وهي مخطط الادخار من أجل السكن ومخطط الادخار لاقتناء الأسهم، ومخطط الادخار من أجل التقاعد، وفشل هذه المخططات يكمن في عدم قدرتها على تعبئة الادخار الوطني، لأنه بعد مرور 7 سنوات على إحداثها، استطاعت أن تعبئ 150 مليون درهم فقط في المجموع.

- ويجب على الحكومة أن تعيد النظر في الإطار القانوني المنظم للقروض الصغرى، بالسماح للمؤسسات المعنية أن يتجاوز سقف قروضها 50 ألف درهم، وأن توزع البطاقات البنكية للأداء الإلكتروني، كما يجب منحها ترخيصا للقيام بنقل الأموال وتأمين زبنائها ضد المخاطر المرتبطة بسلفاتها.

**ثالثا - وبالنسبة للأداء غير المطمئن للاقتصاد الوطني :**

**ضعف النمو الاقتصادي:**

ستعرف هذه السنة أسوء نسبة نمو اقتصادي للحكومة الحالية، بحيث من المرتقب أن لا تتجاوز هذه النسبة 2.7%. هنا أفتح قوسا، **(يحدث هذا في الوقت الذي اقترحتم فيه السيد وزير الاقتصاد والمالية في مشروع القانون المالي هذا مادة غريبة، وهي المادة 45 من المشروع التي تطلبون من خلالها إذن وقف الاستثمارات العمومية في حدود 15 في المائة، تريدون من خلال هذه المادة شرعنة وقف الاستثمارات بقانون ونحن نقول لكم القانون التنظيمي للمالية يسمح لكم بذلك فاعملوا على تطبيقه ولا تحرجونا).**

فنسبة النمو الاقتصادي خلال الولاية الحكومية الحالية بلغت 3.3% كمتوسط سنوي للفترة الممتدة ما بين 2017 و 2019، لكن الحكومة سبق وتعهدت بتحقيق نسبة 5.5%. الفرق بين الهدف المسطر في التصريح الحكومي والنتائج المنجزة على أرض الواقع، تفيد بأن الثروة المنتجة هي أقل بكثير من المستوى المنتظر حسب التصريح الحكومي، لأن الخصاص يقدر بحوالي 94 مليار درهم إلى حدود سنة 2019 .

إذا أرادت الحكومة أن تفي بالتزاماتها فيما يخص نسبة النمو الاقتصادي، أي 5.5% سنويا، فإنه ينبغي عليها أن تحقق خلال السنتين المتبقيتين من عمرها نسبة نمو اقتصادي تقدر بحوالي 9% كمتوسط سنوي، وهذا مستبعد جدا إن لم نقل من المستحيل تحقيقه، ولذلك يمكن الجزم منذ الآن أن الحكومة الحالية ليس في مقدورها تحقيق هدف النمو الاقتصادي الذي حددته في 5.5% سنويا.

إن مما يزيد الطين بلة، أن القطاع الثانوي الذي يضم الصناعة الوطنية والبناء يعيش حالة شبه ركود منذ تسلم الحزب الأغلبي مقاليد الحكم سنة 2012، لأن المعدل السنوي لتطور هذا القطاع منذ سنة 2012 إلى يومنا هذا، لا يتجاوز 1.9% مقابل 4.5% كمتوسط سنوي لحكومة عباس الفاسي.

والخلاصة أن ركود الصناعة يعني أن الحكومة فشلت في فك الارتباط اللصيق والشديد للنمو الاقتصادي بالقطاع الفلاحي والتساقطات المطرية.

**رابعا – وبالنسبة لتأرجح تنقيط الوكالات الدولية للمغرب بين التحسن والاستقرار**

نذكركم السيد الوزير أنه أثناء تقديمكم لمشروع القانون المالي لسنة 2020، أعلنتم عن تحسن تنقيط وكالة "سنطدار أند بورس" (standard and Poor’s) للإقتصاد الوطني، حيث رفعت تصنيف المغرب من فئة "الاستثمار مع أفق سلبي" إلى رتبة "الاستثمار مع أفق مستقر".

في هذا الصدد نذكركم السيد الوزير، - وأنتم تعرفون ذلك جيدا- أن المؤسسات الدولية قيمت الاقتصاد الوطني عددها ثلاث وكالات أجنبية وهي: سطاندار أند بورس وفيتش (Fitch) وموديز (Moody’s)، وإذا كانت الوكالة الأولى قد حسنت تنقيطها للمغرب فإن الوكالتين الأخريتين، لم تحسنا تنقيطهما الذي بقي مستقرا منذ شهر نونبر 2018 في المستوى الحالي الذي إرتأت سطاندار اند بورس ترقية المغرب إليه.

**السيد الوزير،**

أشرتم إلى تحسن تنقيط وكالة سطندارد آند بوويرز لكنم، سكتم عن الإشارة إلى التحذيرات التي هي موضوع إجماع الوكالات الثلاث، وينبغي على الحكومة الإنتباه إليها حتى لا تضطر هذه الوكالات إلى تنفيذ تهديداتها بتخفيض تنقيطها على المدى القصير، لأن الوكالات الثلاث متفقة على تخفيض تنقيطها في الحالات التالية:

* عدم تنفيذ إلتزام الحكومة بإصلاح المالية العمومية قصد إستعادة عافيتها؛
* عدم تسجيل تحسن ملموس في العجزين التوأمين، أي عجز الميزانية العمومية وعجز ميزان الأداءات؛
* عدم قدرة المغرب على الرفع من نسبة نمو الاقتصاد إلى مستويات مرضية؛
* عدم تسجيل نسب نمو مرتفعة بالقطاعات غير الفلاحية؛
* تفاقم الدين العمومي واستمرار ارتفاع منحاه .

للإشارة فقط، فوكالات التنقيط الدولية تذكر بأن المغرب يَتذيل قائمة الدول المصنفة بالفئة التي يتواجد بها، مما يعني أنه يمكن بسهولة كبيرة وجد محتملة أن ينحدر للفئة السفلى المسماة "رتبة استثمار بأفق سلبي"، وذلك للعوامل التالية:

* الناتج الداخلي للفرد بالمغرب هي أضعف نسبة لجميع الدول المصنفة مع المغرب؛
* العجزين التوأمين بالمغرب يتجاوزان عجوزات باقي الدول؛
* الدين الخارجي مقارنة بالناتج الداخلي الخام يبلغ بالمغرب حوالي 14%، مقابل 7% فقط كمعدل للدول التي لها نفس تنقيط المغرب؛
* المغرب أقل تنمية وحكامة من البلدان المصنفة ضمن نفس الفئة؛
* سطاندار آند بورس تطالب المغرب بأن يقلص نسبة الدين العمومي مقارنة بالناتج الداخلي الخام إلى 53% والحال أن هذه النسبة ستبلغ أكثر من 66% بالنسبة لدين الخزينة مع متم السنة الحالية وأكثر من 91% بالنسبة للدين العمومي حسب بنك المغرب.
* وذكرتم أيضا السيد الوزير بالثقة التي يحظى بها المغرب لدى المؤسسات الدولية إثر المصادقة في أواخر سنة 2018 على خط الإئتمان الاحتياطي بقيمة حوالي 3 مليار دولار الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي.

إلا انه تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الوزير السابق للمالية أعلن خلال شهر غشت 2018 عن نيته بعدم تجديد هذا الخط الإتماني لكلفته الباهظة التي كشف عنها وقدرها بحوالي 120 مليون درهم سنويا، غير أنكم السيد الوزير لكم رأي مغاير وجددتموه مع تجديد هذه الإتفاقية، لأنها في إعتقادنا إحدى الاشتراطات الأساسية لضمان استقرار تنقيط الوكالات الدولية وتوجيه رسائل مُطَمْئنة للمستثمرين الأجانب، ولهذا يمكن اعتبار كلفة الخط الإتتماني (120 مليون سنويا) هي إحدى تكاليف ضمان استقرار تنقيط الوكالات الدولية، لأن أسس الاقتصاد الوطني تعتريها بعض الهشاشات يجب تخطي تداعياتها على التنقيط الدولي على المانحين والمقرضين الأجانب باللجوء إلى اكتتاب هذا الخط الإتماني.

**خامسا - أما بالنسبة للمالية العمومية وضرورة تقويمها:**

فيجدر القول ان التفاؤل المفرط لبعض الفرضيات غير مرتكز على اساس متين ذلك ان :

1. **محصول الحبوب مبالغ فيه:**

يتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2020 سنة فلاحية متوسطة سيصل فيها المحصول الزراعي إلى 70 مليون قنطار، مع العلم أنه خلال السنة الحالية بلغ المحصول الزراعي 51 مليون، كما أن هذا المحصول ام يتجاوز سنة 2016 حوالي 35 مليون قنطار بالرغم من القوانين المالية لهذه السنين كانت تتوقع مواسم فلاحية متوسطة يصل فيها المحصول الزراعي إلى 70 مليون قنطار.

ويبدو أن الحكومة لم تستوعب الدرس من اخفاقات "مخطط المغرب الأخضر" الذي فشل في تحقيق أحد أهدافه المتمثل في تأمين محصول زراعي سنوي حدد في 70 مليون قنطار كيف ما كانت الأحوال الجوية والتساقطات المطرية؛

* إدراج 70 مليون قنطار من الحبوب لم تأتي إذا من فراغ، بل تم اعتمادها كفرضية للقوانين المالية لأنها كانت أحد أهداف مخطط المغرب الأخضر، لكن بما أن هذا المخطط فشل في تحقيق هذا الهدف وجب على الحكومة تغيير من الآن فصاعدا هذه الفرضية.

إننا نعتبر أنه من الأجدر والملائم تخفيض المحصول الزراعي للموسم الفلاحي المتوسط من 70 مليون قنطار كما دأبت الحكومة على ذلك إلى 50 مليون قنطار فقط، اعتباراً لكون الموسم الفلاحي الجيد سيتجاوز محصوله الزراعي 50 مليون قنطار، والموسم الفلاحي السيئ محصوله الزراعي أقل من هذه الكمية، على غرار ما حصل سنة 2016 حين بلغت هذه الكمية 35 مليون قنطار فقط.

1. **نسبة النمو المنتظرة غير معقولة:**

يتوقع مشروع القانون المالي للسنة القادمة نسبة نمو اقتصادي تقدر ب 3.7%، هذه النسبة هي مرتفعة في اعتقادنا خاصة إذا علمنا أن المندوبية السامية للتخطيط تترقب نسبة 3.4%.؛

علاوة على ذلك، نسبة النمو المعتمدة من طرف الحكومة تستند إلى أسس هشة. لأنها ترتكز على موسم فلاحي متوسط سيفرز محصولا زراعيا يقدر ب 70 مليون قنطار كما تعتمد على تطور أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسبة 3.6% .

وبالنسبة للموسم الفلاحي المتوسط المرتقب، سبق وأن بينا أعلاه أنه يجب تقليص كمية المحصول الزراعي للموسم الفلاحي المتوسط من 70 إلى 50 مليون قنطار على ضوء إخفاقات مخطط المغرب الأخضر، وفيما يخص نمو القطاعات غير الفلاحية بنسبة 3.6%، نذكر بأن هذه النسبة لم يسبق تحقيقها منذ تولي الحزب الأغلبي مقاليد الحكومة. وخلال سنتي 2017 و 2018، بلغت نسبة نمو القطاعات الصناعية والخدماتية 2.9% و 2.6% فقط.

وفضلا عن ذلك، البنك المركزي ينبه إلى ضعف تطور الأنشطة غير الفلاحية الذي أصبح مقلقا في نظره. لأن القيمة المضافة لهذه القطاعات ترتفع وتنمو بحوالي 2.3% كمتوسط سنوي. وتمثل هذه النسبة نصف (50%) نسبة نمو القطاعات غير الفلاحية ما بين سنتي 2000 و 2012، أي قبل مجيء حكومة السيد بنكران.

ومما يزكي هذا الطرح، أن مذكرة الظرفية للنصف الأول من سنة 2019 الصادرة عن مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة المالية والاقتصاد، تفيد بأن الأنشطة الصناعية سجلت نموا بنسبة 2.5%، وبذلك فإن وزارة المالية تؤكد تراجع نسبة نمو القطاع الصناعي بالنصف مقارنة مع متوسط النسب المسجلة ما بين سنتي 2000 و 2012.

واستنادا إلى ما سبق، نعتقد في فريق الاصالة والمعاصرة أنه ، في أحسن الأحوال، لن تتجاوز نسبة نمو الاقتصاد الوطني 3.2% خلال 2020. وعليه ، وجب إعادة النظر في المداخيل الجبائية المرتقبة والمرتبطة بنسبة نمو الاقتصاد، كما يجب أيضا الزيادة في نسبة عجز الميزانية المدرجة بالقانون المالي المعروض على البرلمان للمصادقة عليه.

 **ت- كلفة إكتتاب التأمين ضد ارتفاع غاز البوتان مرتفعة:**

فالحكومة إعتمدت كفرضية لسعر البوتان 350 دولار للطن، ولكي لا تتجاوز تحملات المقاصة هذه الكلفة إكتتبت الحكومة تأمينا لدى الأبناك.

وهنا نطالبكم ، السيد الوزير ، ان تقولوا لنا كم هي كلفة هذا التأمين حتى يتأتى لنا مقارنة تكاليف هذا التأمين مع مخاطر ارتفاع سعر البوتان بالأسواق المالية وبالتالي تقييم مدى نجاعة هذه العملية.

كلنا نتذكر الضجة الإعلامية التي أثارتها عملية مماثلة عندما إكتتب وزير الشؤون الاقتصادية السيد نجيب بوليف سنة 2013 نفس التأمين مع المجموعة البنكية المكونة من البنك المغربي للتجارة الخارجية والتجاري وفا بنك والبنك الشعبي، بكلفة بلغت 50 مليار سنتيم والتي اعتبرها المتتبعون آنذاك بأنها كلفة جد مرتفعة مقارنة مع احتمال تجاوز سعر البترول تلك السنة سقف 120 دولار للبرميل، وبلك اعتبر المختصون في الشأن المالي أن هذه العملية كانت فاشلة وتعد تبذيرا للمال العام .

إن ما يغذي هذه التخوفات المتعلقة بتبديد المال العام كون وزارة المالية لا تتوفر على مصالح خاصة بتقييم وتتبع وتدبير المخاطر المالية وغيرها المرتبطة بالميزانية العمومية. فاحتمال ارتفاع سعر البوتان او إنخفاضه نابعة من قناعات شخصية أكثر مما هي خلاصات لدراسات علمية ينجزها مختصون محنكون في هذا الميدان. فضلا عن ذلك، التأمين ضد ارتفاع الأسعار ليست هي الآلية الوحيدة لحماية الميزانية العامة من مخاطر ارتفاع الأسعار بل توجد آليات أخرى كالعقود الآجلة لإقتناء غاز البوتان، وغيرها من الآليات الأخرى التي ينبغي إستكشافها من طرف وزارة المالية لو كانت تتوفر على مصالح خاصة بدراسة المخاطر المالية ومراقبتها

**وبالنسبة للسياسة الموازناتية غير السليمة:**

نقول لكم السيد الوزير إن المعطيات المرقمة للقانون المالي الواردة في خطابكم أمام نواب الأمة تناقض نفس المعطيات المدرجة بالمذكرة التقديمية لهذا القانون المالي، وكمثال على ذلك الضرائب المباشرة قدرتموها في 105 مليار درهم، مقابل 103 مليار درهم بالمذكرة التقديمية.

 أمام هذا التناقض الخطير فضلنا الاستناد إلى المذكرة التقديمية للمشروع، لأنها أكثر وضوحا من جهة، ولأنها تستثني التمويلات المبتكرة الجديدة التي لدينا تحفظات شديدة وملحة على كيفية تسجيلها بالمحاسبة العمومية من جهة أخرى.

**السيد الوزير،**

منذ تنصيب الحكومة الحالية، لاحظنا أن ميزانية التسيير للفترة الممتدة ما بين 2017 و2020، ارتفعت من 182 مليار درهم إلى 213.4 مليار درهم، بزيادة تقدر بنسبة 5,7% تقريبا كمتوسط سنوي، وهي تقريبا ضعف نسبة النمو الاقتصادي التي بلغت 3,2% كمتوسط سنوي للفترة الممتدة ما بين 2017 و2019.

وكتلة الأجور ارتفعت منذ تنصيب الحكومة الحالية بحوالي 5% كمتوسط سنوي، أما نفقات المعدات والخدمات فقد ارتفعت ما بين 2017 و2020 بحوالي 12% كمعدل سنوي.

من جانب آخر، لاحظنا أنه بالنسبة للسنة المقبلة، سترتفع ميزانية التسيير بحوالي 4,1% مقارنة مع سنة 2019، في حين أن موارد الميزانية دون احتساب الإقتراضات سترتفع فقط بنسبة 2,4%، مما يعني أن استهلاك الحكومة سيرتفع تقريبا بضعف نسبة الزيادة في الموارد العادية للحكومة . وهذا دليل على سوء بناء ميزانية سنة 2020. لأن هناك مبالغة في إستهلاك الحكومة مقارنة مع التطور الضعيف لمواردها، هذا الإفراط في الاستهلاك سيكون على حساب الإدخار العمومي الذي سيتراجع، مما سيترتب عنه تفاقم مديونية الخزينة العمومية.

ونستنتج إذا أن ميزانية التسيير التي تعني بالطبع بمستوى إستهلاك الحكومة، آخذة في الارتفاع سنة بعد أخرى وبوتيرة تقدر بضعف وثيرة إنتاج الثروة.

وهذا لا يعني أننا ضد الزيادة في الأجور التي أفضى إليها الحوار الاجتماعي، بل نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نثمن مبدئيا هذا الإتفاق لكننا نعتبره رمزيا فقط، وفي نفس الوقت نطالب بإصلاح الأجور العليا لكبار الموظفين والمسؤولين، لأنه لا يعقل أن يمثل متوسط الأجور بالوظيفة العمومية الذي يصل إلى 7.700 درهم حوالي 3,2 مرات الناتج الداخلي للفرد، مقابل 1,5 مرة في تونس و1,4 مرة في الأردن و1,1 مرة في تركيا.

إن المقارنة السالفة الذكر بين نسب ارتفاع الثروة المحدثة ونسب ارتفاع ميزانية التسيير، الغاية منها توضيح أن الإدارة العمومية تعيش بكلفة تفوق إمكانيات المالية العمومية، والوسائل المادية التي يتيحها الاقتصاد الوطني، لأن استهلاكها يتسارع سنة بعد أخرى بضعف وثيرة ارتفاع الثروة، والحال أن المالية العمومية في وضعية سيئة وتحتاج إلى تقويم يعيد لها عافيتها.

إن المالية العمومية تعاني من مديونية جد مرتفعة وعجز مالي لم تستطع لا الحكومة السابقة ولا الحكومة الحالية تخفيضها تحت عتبة 3% من الناتج الداخلي الخام، كما التزمتا بذلك أمام الشعب. إنه كان أجدر بها أن تتبنى سياسة تقشف الحكومة وليس تقشف فئات المجتمع، باللجوء إلى تخفيض الاستهلاك العمومي وليس الوطني، عن طريق تقليص ميزانية تسييرها قصد فرز وتشكيل إدخار عمومي بأحجام كبيرة تمكن من تمويل ميزانية التجهيز دون اللجوء إلى الإقتراضات لتفادي تفاقم المديونية العمومية.

وتقشف الحكومة لا يعني تقشف البلد بأسره، وإنما يعني تخفيض استهلاك الحكومة من الوقود والسيارات والتجهيزات المكتبية الفخمة والحجوزات بالفنادق الفاخرة والسفريات وما إلى ذلك، إن هذا التقشف لن يضر المجتمع في شيء، لأن الغرض منه هو تقوية إدخار الحكومة لتعزيز ميزانية التجهيز التي سيستفيد منها عامة المواطنين وستحسن من أحوال عيشهم.

**سادسا – وبصدد اعتماد توصيات أو إملاءات الاتحاد الأوروبي بدلا عن توصيات المناظرة الوطنية للجبايات،**

يجدر التوضيح أن مشروع القانون المالي لسنة 2020 لم يعر أي اهتمام لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات الحكومية والمحلية، فالحكومة لم تكلف نفسها عناء الشروع في تطبيق هذه التوصيات فحسب، بل أكثر من ذلك، المشروع المعروض على البرلمان يمكن اعتباره تراجعا لا غبار عليه عن المكتسبات الضريبية لعدة أنشطة اقتصادية. لأن مشروع القانون المالي يتضمن سبعة إجراءات تهم الضريبة على الشركات، وهي متطلبات فرضها الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE) على المغرب، لكي ينسجم مع القواعد الجبائية الدولية، والقواعد المعتمدة من طرف منظمة التعاون السالفة الذكر. وبذلك، فإن الشركات الصناعية التي كانت تخضع إلى الضريبة بسعر 31% على مبيعاتها داخل المغرب، وبسعر 17.5% على صادراتها، فإنها ستخضع ابتداء من السنة القادمة على الضريبة على الشركات بسعر 28%، إذا كان ربحها لا يتجاوز 100 مليون درهم، وبسعر 31% إذا تجاوز ربحها هذا السقف، أما أرباحها المتأتية من صادراتها، فستضرب بسعر 20% بدل 17.5% حاليا.

علاوة على ذلك، فإن المقاولات المصدرة التي سيتم إنشاؤها مستقبلا، لن تستفيد من الإعفاء من الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات.

فضلا عن هذه الإجراءات، العديد من الملزمين المعنويين الذين كانوا يخضعون للضريبة على الشركات بسعر 17.5%، سيخضعون لاحقا إلى سعر 20%، لأن الأرباح التي تتراوح قيمتها ما بين 300 ألف و 1 مليون درهم ستخضع مستقبلا لسعر 20%. هذا الإجراء يدخل في إطار توافق أسعار الضريبة على الشركات مع القواعد الدولية بموجب انضمام المغرب مؤخرا إلى ما يسمى بالإطار التحفيزي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) لمحاربة تآكل القاعدة الجبائية، علما أن هذا الإطار يروم تطبيق ، على المدى المتوسط ، سعر موحد للضريبة على الشركات، دون التمييز بين الصادرات والسلع الموجهة للسوق المحلي .

أخيرا، رضخ المغرب لتهديدات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى إدراج المغرب ضمن لائحة الجنان الجبائية الدولية. وقرر بموجب قانون المالية لسنة 2020 إخضاع المقاولات المقيمة بالمناطق الحرة (Zones Franches) إلى الضريبة على الشركات بسعر 15% بدل 8.5% الجاري به العمل حاليا، استجابة للاتحاد الأوروبي.

**وخلاصة القول :**

إن مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020 يفتقد إلى الروح السياسية والاجتماعية الجديدة التي انطلقت مع العشرية الثالثة لاعتلاء جلالة الملك محمد السادس حفظه الله العرش .

إن المشروع تؤطره منهجية محاسبتية ورؤية مالية تتوخى احتواء الأزمة المالية ومحاولة الحد من عجز الميزانية، ولهذا اضطر واضعو المشروع إلى اعتماد اختيارات تعصف حتى بالمكتسبات بل وتنتهك حتى حرمة المبادئ الدستورية الثابتة، وخير الأمثلة على ذلك نذكر :

1. البحث عن الموارد المالية ولو على حساب القدرة الشرائية للمواطنين (الإجراءات الجمركية والضريبية ...) وتفضيل المقاربة الإبرائية (المساهمة الإبرائية) على مقاربة احترام القانون وتطبيقه، وكذلك استمرار الإعفاءات والاستثناءات رغم مسه بالعدالة الضريبية والاستقرار الجبائي والمساواة أمام القانون.
2. التنكر لمخرجات وتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات الحكومية والمحلية.
3. المشروع يطمح إلى تعزيز ثقة المواطنين والملزمين في الإدارة عن طريق التسوية الطوعية كإجراءات استثنائية لكن المطلوب هو تقوية الشفافية وتبسيط المساطر الضريبية ووتحقيق العدالة الضريبية .

4. إن المادة 9 من المشروع التي تمنع بشكل مطلق الحجز القضائي على أموال الدولة تنفيذا لأحكام قضائية باستحقاق الديون لأصحابها لمن شأنه أن يضرب مناخ الاستثمار في الصميم وينفر المستثمرين ويمس بسلطة القضاء وهو أمر لا يمكن القبول به.

- المشروع بدون آفاق لتطويق المديونية الخارجية والداخلية.

5. المشروع يتمادى في تأجيل الأوراش الكبرى لإصلاح صندوق المقاصة وصندوق التقاعد والجهوية المتقدمة.

6. تخصيص 198 مليار درهم للاستثمار العمومي، لكن رغم أهمية المبلغ فإنه مقارنة مع الناتج الداخلي الخام، يتضح أنه يبقى بعيدا عن مواصلة دينامية الإصلاح، وكذلك مردوديته من حيث فرص الشغل تبقى محدودة جدا.

7. المشروع يكرس سياسة التخلص وتفويت ممتلكات الدولة بهدف التحكم في عجز الميزانية.

8. المشروع يعمق أزمة البطالة على اعتبار أن نسبة النمو المتوقعة لن تتجاوز3.7 في المائة، علما أن فرص الشغل توفرها نسبة النمو المرتفعة، لذا يحتاج الأمر إلى نسبة نمو تتراوح بين عليه يكون المشروع قد تخلف عن ركب وطموح المرحلة الجديدة التي انطلقت الآن، كما قال جلالته أمامنا بهذه القلعة الديمقراطية المغربية العتيدة.

9. الميزانية العامة تدعم تمدرس أبناء الأغنياء في المؤسسات التعليمية الحرة عشرات المرات أكثر بما تدعم به تمدرس أبناء الفقراء (برنامج تيسير)، فالتعليم الجامعي الخاص يتلقى دعما سنويا من الدولة ومن الجهات بمبالغ ضخمة وهو ما يعمق الفوارق الاجتماعية بين أبناء هذا الوطن.

إن الخلاصات التي توصلنا إليها ليست حكما قاسيا نابعا عن سطحية في التحليل أو شعبوية متهورة بل هي مستنتجات تعكس موقفا صريحا مؤسسا على حجج وبراهين حاسمة.